

ترجمة غير رسمية لرخصة غنو لعامة الشعب
إلى العربية

An unofficial translation of
the GNU General Public License
into Arabic



Copyright (C) 2013 Fares Sultan.

This work is licensed under the Creative Commons Attribution-NoDerivs 3.0 Unported (CC BY-ND 3.0) license:
<<http://creativecommons.org/licenses/by-nd/3.0/>>

حقوق النشر © 2013 فارس سلطان.

هذا العمل مرخص بموجب رخصة "Creative Commons Attribution-NoDerivs" 3.0 Unported (نسب- غير مشتق 3.0 الاصلية): >
<http://creativecommons.org/licenses/by-nd/3.0>

Note that the pages' footnotes contained in this document explain some expressions and do not participate in the translation. This translation tries to mimic the texture of the original English text as possible.

لاحظ أن حواشي صفحات هذا المستند تشرح بعض الاصطلاحات ولكنها لا تشكل جزءاً من الترجمة. هذه الترجمة تحاول أن تحاكي بنية النص الإنكليزي الأصلي قدر المستطاع.

To contact the author for suggestions and questions, please mail to: fairsultan@gmail.com

للاتصال بالمؤلف لتقديم اقتراحات أو توجيه أسئلة، يرجى المراسلة إلى: fairsultan@gmail.com

March 28th 2013 آذار 28

This is an unofficial translation of the GNU General Public License into Arabic. It was not published by the Free Software Foundation, and does not legally state the distribution terms for software that uses the GNU GPL—only the original English text of the GNU GPL does that. However, we hope that this translation will help Arabic speakers understand the GNU GPL better.

هذه ترجمة غير رسمية لرخصة غنو لعامة الشعب (GNU General Public License) إلى العربية. لم تقم مؤسسة البرمجيات الحرة بنشر هذا المستند، ولا يُعيّن قانونياً أحكام توزيع برمجية تستخدم غنو جي بي إل (GNU GPL)—فقط النص الأصلي بالإنكليزية يقوم بذلك. مع ذلك، نتمنى أن هذه الترجمة ستساعد الناطقين بالعربية في فهم أفضل لغنو جي بي إل.

رخصة "غنو لعامة الشعب" الإصدار 3، 29 حزيران (يونيو) 2007

حقوق التأليف والنشر © 2007 مؤسسة البرمجيات الحرة¹، المتحدة. <<http://fsf.org>>

يُسمح للجميع بنسخ وتوزيع نسخ حرفية من مستند هذه الرخصة، غير أن تعديله غير مسموح.

تمهيد

إن "رخصة غنو لعامة الشعب" هي رخصة "حقوق متروكة"² حرة للبرمجيات وأنواع أخرى من الأعمال.

إن تراخيص معظم البرمجيات وأعمال إجرائية أخرى³، مصممة لتزليل حريتك في مشاركة وتغيير الأعمال. على النقيض، إن "رخصة غنو لعامة الشعب" تهدف لضمان حريتك لتشارك وتغير كافة إصدارات برنامج⁴، لضمان بقائه برمجية حرة لكل مستخدميه. نحن، مؤسسة البرمجيات الحرة، نستخدم "رخصة غنو لعامة الشعب" لمعظم برمجياتنا؛ إنها تُطبّق أيضاً على أي عمل آخر أُصدر بهذه الطريقة من قبل مؤلفيه. يمكنك تطبيقها على برامجك أيضاً.

عندما نتكلم عن البرمجيات الحرة⁵، نحن نشير لحرية وليس لسعر. إن "تراخيصنا لعامة الشعب" مصممة للتأكد من أنه لديك الحرية لتوزع نسخاً من برمجية حرة (وتفرض عليها ثمناً إن أردت)، ومن أنك تحصل على النص البرمجي المصدري⁶ أو يمكنك ذلك إن أردته، ومن أنه يمكنك أن تغير البرمجية أو تستخدم أجزاء منها في برامج حرة جديدة، ومن أنك تعلم أنه يمكنك القيام بهذه الأمور.

لحماية حقوقك، نحن بحاجة لمنع الآخرين من نكرانها عليك أو مطالبتك بالتنازل عنها. ولذلك، لديك مسؤوليات معينة إذا قمت بتوزيع نسخ من برمجية أو التعديل عليها: مسؤوليات احترام حرية الآخرين.

فإذا قمت مثلاً بتوزيع نسخ من برنامج مماثل، سواءً أكان مجاناً أو لقاء أجر، فيجب أن تنقل إلى المتلقين⁷ نفس الحريات التي تلقيتها. يجب عليك أن تتأكد من أنهم هم أيضاً يتلقون أو يمكن أن يتلقوا النص البرمجي المصدري. ويجب عليك أن تُظهر لهم هذه الأحكام كي يعرفوا حقوقهم.

1 Free Software Foundation

2 "الحقوق المتروكة" هي الترجمة المقبولة حالياً لمفهوم "Copyleft" العام، على الرغم من أن كلمة "left" لا تحمل معنى "التردد" في المفهوم العام بالإنكليزية وإنما هي تحمل معنى "اليسار" كتلاعب لفظي على كلمة "Right" في "Copyright".

3 على سبيل المثال، فإن كافة الخطوط المستخدمة في هذا المستند مرخصة بموجب "هذه الرخصة" وتدعى "GNU FreeFont".

4 أستخدم في هذه الترجمة كلمة برنامج كناية عن برنامج حاسوبي (Program) وجمعها "برامج" وليس "برمجيات"، وأستخدم الأخيرة كناية عن المفهوم الأشمل كما في عبارة "مجال برمجيات الحاسب"، على سبيل المثال (والحاشية السابقة مثال آخر).

5 Free Software

6 "النص البرمجي المصدري" (Source Code) الذي هو عادةً ما يستخدمه برنامج "جامع" (Compiler) أو مُفسر (Interpreter) (مع الاختلاف بين الجامع والمفسر) لإنتاج برنامج، ويكون عادةً بلغة برمجية تُقرأ من قبل الإنسان.

7 المستفيدين - الحاصلين على نسخة من البرمجية.

المطوِّرون الذين يستخدمون رخصة "غنو جي بي إل" ⁸ يحمون حقوقك من خلال خطوتين:

(1) يفرضون حقوق التأليف والنشر على البرمجية، و (2) يقدمون لك هذه "الرخصة" مانحيك الإذن القانوني لنسخ و/أو توزيع و/أو تعديل هذه البرمجية.

من أجل حماية المطوِّرين والمؤلفين، تشرِّح "الجي بي إل" بوضوح عدم وجود كفالة لهذه البرمجية الحرة. من أجل مصلحة كل من المستخدمين والمؤلفين، تتطلب "الجي بي إل" أن توسِّم ⁹ النسخ المعدلة بما يدل أنها معدلة، كي لا تُنسب مشاكلهم خطأً لمؤلفي إصدارات سابقة.

بعض الأجهزة مصممة لمنع المستخدمين من تنصيب ¹⁰ أو تشغيل نسخ معدلة من البرمجية داخلها، على الرغم من أن المصنِّع يمكنه ذلك. هذا يتنافى أساساً مع هدف حماية حرية المستخدمين في تغيير البرمجية. يوجد النمط المُمَنَّح لمثل هذه الإساءة في مجال منتجات الاستخدام الفردي، حيث هو بالأخص غير مقبول إطلاقاً. لذلك فقد صممت هذه النسخة من "الجي بي إل" لنحظِّر ممارسة تلك المنتجات. إذا كانت تنشأ مثل هذه المشاكل بدرجة كبيرة في مجالاتٍ أخرى، فنحن متأهبين لنوسِّع هذا التدبير الاحتياطي من أجل تلك المجالات في إصدارات مستقبلية من "الجي بي إل"، لما كان لازماً لحماية حرية المستخدمين.

أخيراً، إن كل برنامج يُعتَبَر مُهدِّدًا باستمرار من قبل امتيازات ¹¹ البرمجيات. من الواجب ألاَّ تسمح الدول للامتيازات بتقييد تطوير واستخدام البرمجيات على أجهزة حواسِب الأغراض العامة، ولكن في الدول التي تسمح بذلك، نحن نتمنى تجنُّب الخطر الخاص الذي تطبِّقه الامتيازات على البرنامج الحر الذي يمكن أن يجعله امتلاكياً ¹² فعلياً. لمنع هذا، تكفَّل "الجي بي إل" أن الامتيازات لا يمكن أن تُستخدَم لتجعل البرنامج غير حر.

الأحكام والشروط الدقيقة المتعلقة بالنسخ والتوزيع والتعديل تتبع.

الأحكام والشروط

0. تعاريف.

إنَّ عبارة "هذه الرخصة" تشير إلى الإصدار 3 من "رخصة غنو لعامة الشعب".

إنَّ عبارة "حقوق التأليف والنشر" تعني أيضاً القوانين المشابهة لحقوق التأليف والنشر التي تطبَّق على أنواع أخرى من الأعمال، مثل أقنعة أنصاف النواقل (أشباه الموصلات).

إنَّ مصطلح "البرنامج" يشير إلى أي عمل قابل لأن تُحفظ حقوق تأليفه ونشره بموجب هذه "الرخصة". هذا ويتم التوجه إلى كل مرخِّص له بقول "أنت" ¹³. يمكن "للمرخِّص لهم" و"المتلقين" أن يكونوا أفراداً أو منظمات.

أن "تُعَدِّل" عملاً يعني أن تنسخ منه أو تكثِّفه كله أو جزءاً منه بشكل يتطلب إذن حقوق تأليف ونشره، باستثناء صنع نسخة مطابقة. ويدعى العمل الناتج "إصداراً معدلاً" من العمل السابق أو عملاً "مبنياً على" العمل السابق.

إنَّ مصطلح "عمل مُعطى" يعني كلاً أو أيّاً من "البرنامج" غير المعدل أو عملٍ مبنٍ على "البرنامج".

أن "توالد" عملاً، يعني أن تفعل أيَّ شيءٍ به، بدون إذن، يمكن أن يجعلك مسؤولاً ¹⁴ بشكل مباشر أو غير مباشر عن انتهاكٍ بموجب قانون حقوق تأليف ونشر معمولٍ به، باستثناء تنفيذه على حاسب أو تعديل نسخة خاصة بك. التوالد يتضمن النسخ

8 "GNU GPL" اختصار لاسم "رخصة غنو لعامة الشعب".

9 تُعلِّم بعلامة.

10 تثبيت برنامج - Install

11 الامتياز أو براءة الاختراع

12 مسجِّل الملكية - Proprietary

13 ضميراً أو ضميراً غائباً

14 مسؤولاً قانونياً

والتوزيع (مع أو بدون تعديل) وجعله متوفراً للعامّة وأنشطة أخرى كذلك في بعض البلدان.

أن "تفرغ"¹⁵ عملاً يعني أي نوع من التوالد يمكن أطرافاً أخرى من أن تصنع أو تتلقّى نسخاً. التفاعل المجرد مع مستخدم من خلال شبكة حاسوبية بدون انتقالٍ لنسخة لا يُعدُّ فراغاً.

إن واجهة مستخدم تفاعلية تُعرض "إشعارات قانونية ملائمة" بقدر ما تتضمّن ميزة مناسبة وجليّة حيث (1) تُعرض إشعار حقوق تأليف ونشر ملائم، و (2) تخير المستخدم بأنه لا يوجد كفالة للعمل (باستثناء القدر الذي توفره الضمانات)، وأن المرخص لهم قد يفرغون العمل بموجب هذه "الرخصة"، إضافةً إلى كيفية عرض نسخة من هذه "الرخصة". إذا كانت الواجهة تُعرض لائحة من خيارات أو أوامر المستخدم، كقائمة مثلاً، فعلى عنصر بارز في اللائحة أن يحقق هذا المعيار.

1. النص البرمجي المصدري.

إن "النص البرمجي المصدري" لعمل ما يعني الصيغة المفضّلة للعمل لإجراء تعديلات عليه. "النص البرمجي الغرضي" يعني أي صيغة غير مصدريّة عن عمل¹⁶.

إن "واجهة قياسية"¹⁷ تعني واجهة تكون إما معياراً رسمياً معرّفاً من قبل هيئة معايير معترف بها، أو، في حالة واجهات محدّدة من أجل لغة برمجة معيّنة، فتلك التي تُستخدَم على نطاقٍ واسع بين المطورين العاملين بتلك اللغة.

إن "مكتبات النظام"¹⁸ لعمل قابل للتنفيذ¹⁹ تتضمّن أي شيء عدا العمل ككل، حيث (أ) يكون متضمّناً في الصيغة العادية لتحزيم²⁰ "عنصر رئيسي"، لكنه لا يشكل جزءاً من ذلك العنصر الرئيسي، و (ب) يعمل فقط لتمكين استخدام العمل مع ذلك "العنصر الرئيسي"، أو ليحقّق "واجهة قياسية" يتوفّر للعامّة تنفيذ لها في صيغة نص برمجي مصدري. إن "عنصر رئيسياً" في هذا السياق يعني عنصراً جوهرياً رئيسياً (نواة²¹، نظام نوافذ، وما شابه) لنظام تشغيل محدّد (إن وجد) يعمل عليه العمل التنفيذي، أو جامع مستعمل لينتج العمل، أو مفسّر نص برمجي غرضي مستعمل لتشغيله.

"المصدر المتوافق"²² لعمل في صيغة نص برمجي غرضي يعني كامل النص البرمجي المصدري اللازم لتوليد وتنصيب (من أجل عمل تنفيذي) تشغيل النص البرمجي الغرضي ولتعديل العمل، متضمناً المخطوطات البرمجية²³ للتحكّم بهذه الأنشطة. ومع ذلك، إنه لا يتضمن "مكتبات نظام" العمل أو أدوات الأغراض العامة أو البرامج الحرّة المتوفرة عموماً والتي تُستخدَم غير معدّلة في تادية تلك الأنشطة ولكنها التي لا تكون جزءاً من العمل. مثلاً، "المصدر المتوافق" يتضمن ملفات تعريف واجهة مترافقة مع ملفات مصدريّة للعمل، والنص البرمجي المصدري للمكتبات المُتشاركة²⁴ و البرامج الفرعية الموصولة ديناميكياً التي صمّم العمل تحديداً لأن يطلّبها، على سبيل المثال من قبل توصلات البيانات الخصوصية أو التحكّم في الدفق بين تلك البرامج الفرعية وأجزاء أخرى من العمل.

لا يجب أن يتضمن "المصدر المتوافق" أي شيء يمكن للمستخدمين إعادة توليده أوتوماتيكياً من أجزاء أخرى من "المصدر المتوافق".

15 تنقل ملكية

16 أينما ترد تعريف نصوص برمجية في هذا المستند فهي كما يحدده الباب 1. ولكن للتوضيح وخارج هذه "الرخصة" فإن "النص البرمجي الغرضي (الهدف)" (Object Code) يكون عادةً بلغة الآلة وهو ما ينتج عادةً عن برنامج جامع أو مفسّر.

17 Standard Interface

18 System Libraries

19 تنفيذي - Executable

20 التحزيم هو توظيف البرامج أو النصوص البرمجية الغرضية في ملفات قابلة للاستخدام من قبل المستخدمين النهائيين (العاديين) كملف تنفيذي أو مضغوط (مؤرشف) عادةً.

21 كل نظام تشغيل يحتوي على نوع من نواة (Kernel). وأبرز الأمثلة عن نواة نظام تشغيل هي النواة لينكس (Linux) التي تتحد مع برمجيات غنو (بشكل أساسي) لتشكيل نظام تشغيل GNU/Linux الذي يشار إليه شعبياً وبشكل غير صائب بكلمة "لينكس" فقط.

22 Corresponding Source

23 Scripts

24 Shared Libraries

"المصدر المتوافق" لعمل في صيغة نص برمجي مَصَدَّر هو ذلك العمل نفسه.

2. أذونات أساسية.

جميع الحقوق الممنوحة بموجب هذه الرخصة ممنوحة لأجل حقوق التأليف والنشر الموضوعة على "البرنامج"، ولا رجعة فيها شريطة استيفاء الشروط المذكورة. تؤكد هذه "الرخصة" صراحةً إذناك المطلق لتشغيل "البرنامج" الغير معدّل. إنَّ الخَرْج الناتج عن تشغيل عمل مغطى يكون مغطى بهذه "الرخصة" فقط إذا كان الخَرْج، نظراً لمحتواه، يشكّل عملاً مغطى. تعترف هذه "الرخصة" بحقوق المشروعة بالاستخدام المنصف أو ما يماثله، كما ينص قانون حقوق التأليف والنشر.

يمكنك أن تصنع و تشغّل و تولد أعمالاً مغطاة لا تقومُ بفرغها بدون شروط طالما أن رخصتك من ناحية أخرى سارية المفعول. يمكنك أن تفرغ أعمالاً مغطاة للآخرين للغاية الفردية في جعلهم يقومون بتعديلات حصرية من أجلك، أو تزويدك بتسهيلات لتشغيل تلك الأعمال، شريطة قبولك بأحكام هذه "الرخصة" في فراغ كل المواد التي لا تتحكّم بحقوق تأليفها ونشرها. مما يوجب هؤلاء الذين يصنعون أو يشغلون الأعمال المغطاة من أجلك أن يقوموا بذلك نيابةً عنك حصراً، تحت توجيهك ورقابتك بأحكام تمنعهم من صنع أي نسخ عن موادك المحمية بحقوق التأليف والنشر خارج علاقتهم معك.

الفراغ تحت أية ظروف أخرى مسموح به فقط تحت الشروط المذكورة أدناه. "الترخيص الفرعي"²⁵ غير مسموح: الباب 10 يجعله من غير الضروري.

3. حماية حقوق المستخدمين القانونية من قانون مكافحة التهريب.

لا يجب أن يُعتبر أي عمل مغطى جزءاً من قياس تكنولوجي معمول به بموجب أي قانون ساري المفعول وافياً للالتزامات بموجب المادة 11 من ميثاق منظمة الحقوق الفكرية العالمية (WIPO) لحقوق التأليف والنشر المتبنى في 20 كانون الأول (ديسمبر) 1996، أو أية قوانين مماثلة تحظر أو تقيد إبطال مثل هذه القياسات.

عندما تفرغ عملاً مغطى، أنت تتنازل عن أي سلطة قانونية لمنع إبطال القياسات التكنولوجية بقدر ما مثل هذا الإبطال يتم بممارسة حقوق بموجب هذه "الرخصة" فيما يتعلق بالعمل المغطى، وأنت تدحض أي نية للحد من تشغيل أو تعديل العمل كوسائل لفرض حقوقك أو حقوق أطراف ثالثة القانونية ضد مستخدمي العمل لمنع إبطال القياسات التكنولوجية.

4. فراغ نسخ حرفية.

يمكنك فراغ نسخ حرفية من نص "البرنامج" المصدري كما تلقيه، في أي وسيطة، شرط أن تنشر بشكل بارز ومناسب على كل نسخة إشعاراً ملائماً لحقوق التأليف والنشر؛ حافظ على سلامة كافة الإشعارات التي تفيده بأن هذه "الرخصة" وأية شروط غير اختيارية مضافة حسب الباب 7 تُطبّق على النص البرمجي؛ حافظ على سلامة كافة إشعارات غياب أية كفالة، وأعطي كافة المتلقين نسخة عن هذه "الرخصة" مع "البرنامج".

يمكنك فرض أي ثمن أو بلا ثمن لكل نسخة تفرغها، ويمكنك تقديم الدعم أو حماية الضمان مقابل رسم معين.

5. فراغ نسخ مصدرية معدّلة.

يمكنك أن تفرغ عملاً مبنياً على "البرنامج"، أو التعديلات التي تنتجها من "البرنامج"، وذلك في صيغة نص برمجي مصدري بموجب أحكام الباب 4، شريطة أن تفي أنت أيضاً بكل هذه الشروط:

(أ) يجب أن يحمل العمل إشعارات بارزة تفيده بأنك عدّلته، مع إعطاء تاريخ مناسب.

(ب) يجب أن يحمل العمل إشعارات بارزة تفيده بأنه أُصدِر بموجب هذه "الرخصة" وأية شروط أضيفت تحت الباب 7. هذا الشرط يعدّل الشرط في الباب 4 كي "تبقى كل الإشعارات سليمة".

25 الرخصة الفرعية (Sublicense) هي منح حقوق محددة ومرخصة إلى طرفٍ ثالث بموجب رخصة.

ج) يجب أن ترخص العمل ككل بموجب هذه "الرخصة" لمن يمكن أن يمتلك نسخة. هذه "الرخصة" ستطبق عندها، مع أي شروط إضافية قابلة للتطبيق من الباب 7، على كامل العمل، وكل أجزائه، بصرف النظر عن كيفية تحزيمهم. لا تعطي هذه الرخصة الإذن بترخيص العمل بأي طريقة أخرى، لكنها لا تبطل إذناً كهذا إن كنت قد تلقيته بشكل منفصل.

د) إذا كان للعمل واجهات مستخدم تفاعلية، فيجب على كل منها أن يعرض "إشعارات قانونية ملائمة"؛ على كل حال، إذا كان "للبرنامج" واجهات تفاعلية لا تعرض "إشعارات قانونية ملائمة"، فإن عملك لا يحتاج لأن يجعلها تفعل ذلك.

إن تجميعاً من عمل مغطى مع أعمال منفصلة ومستقلة، والتي ليست بطبيعتها امتدادات للعمل المغطى، والتي ليست متحدة معه كأن تشكل برنامجاً أكبر مثلاً، في أو على سعة تخزين أو وسيطة توزيع، تدعى "حاصل" (مجموع) إذا كانت التجميع وحقوق تأليفه ونشره الناتجة لا تُستخدم للحد من وصول أو الحقوق القانونية لمستخدمي التجميع أبعد مما تسمح به الأعمال الفردية. تضمين عمل مغطى في حاصل لا يجعل هذه "الرخصة" تُطبق على الأجزاء الأخرى من الحاصل.

6. فراغ صيغ غير مصدرية.

يمكنك أن تفرغ عملاً مغطى في صيغة نص برمجي غرضي بموجب أحكام الأبواب 4 و 5، شريطة أن تفرغ أيضاً "المصدر المتوافق" القابل للقراءة من قبل الآلة بموجب أحكام هذه الرخصة، في واحدة من هذه الطرق:

أ) تفرغ النص البرمجي الغرضي في منتج فيزيائي (من ضمنه وسيطة التوزيع الفيزيائية) أو تدمجه فيه، يرافقه "المصدر المتوافق" مثبتاً على وسيطة فيزيائية متينة مستخدمة استهلاكياً لتبادل البرمجيات.

ب) تفرغ النص البرمجي الغرضي في منتج فيزيائي (من ضمنه وسيطة التوزيع الفيزيائية) أو تدمجه فيه، يرافقه عرض مكتوب صالح لثلاث سنوات على الأقل وصالح طالما أنك تعرض "قطع تبديل" أو دعم الزبون لنموذج المنتج ذاك، لتعطي أي أحد يحوز النص البرمجي الغرضي إما (1) نسخة من "المصدر المتوافق" لكل البرمجيات المغطاة بهذه "الرخصة" في المنتج، على وسيطة فيزيائية متينة مستخدمة استهلاكياً لتبادل البرمجيات، بسعر لا يتعدى الكلفة المعقولة لقيامك فيزيائياً بفراغك هذا للمصدر، أو (2) النفاذ لنسخ "المصدر المتوافق" من مخدّم شبكة بدون رسوم.

ج) تفرغ نسخاً فردية من النص البرمجي الغرضي مع نسخة من العرض المكتوب لتأمين "المصدر المتوافق". إن هذا البديل مسموح به فقط من حين لآخر وبشكل غير تجاري، و فقط إذا تلقيت النص البرمجي الغرضي مع عرض كهذا، طبقاً للباب الفرعي 6ب.

د) تفرغ النص البرمجي الغرضي عبر توفير النفاذ من مكان محدّد (مجانياً أو بكلفة)، وتوفير وصول مكافئ "للمصدر المتوافق" بنفس الطريقة من خلال نفس المكان بدون تكلفة إضافية. عليك ألا تستلزم المستخدمين بنسخ "المصدر المتوافق" والنص البرمجي الغرضي معاً. إذا كان مكان نسخ النص البرمجي الغرضي هو مخدّم شبكة، يمكن أن يكون "المصدر المتوافق" على مخدّم مختلف (يدار من قبلك أو من قبل طرف ثالث) يدعم تسهيلات نسخ مكافئة، شريطة إبقائك على تعليمات واضحة بجانب النص البرمجي الغرضي تقول بمكان إيجاد "المصدر المتوافق". بصرف النظر عن ماهية المخدّم الذي يستضيف "المصدر المتوافق"، أنت تبقى ملزماً بضمان توافره ما دامت هناك حاجة لتلبية هذه المتطلبات.

هـ) تفرغ النص البرمجي الغرضي باستخدام تسليم نظير لنظير²⁶، شريطة أن تعلم النظراء الآخرين أين يتوفّر النص البرمجي الغرضي و "المصدر المتوافق" لعامة الشعب بدون تكلفة بموجب الباب الفرعي 6د.

إن قسماً قابلاً للفصل من النص البرمجي الغرضي، الذي نصه البرمجي المصدرى مُستبعد من "المصدر المتوافق" "كمكتبة نظام"، لا يحتاج أن يكون مضمناً في فراغ قطعة عمل نص برمجي غرضي.

إن "منتج مستخدم" هو إما (1) "منتج استهلاكي"، والذي يعني أي ملكية شخصية ملموسة والتي هي عادةً مستخدمة لأغراض شخصية أو عائلية أو منزلية، أو (2) أي شيء مصمّم أو مُباع للمشاركة في تصميم المسكن. في تحديد ما إذا كان منتج ما هو منتج مستهلك، فإن القضايا الملتبسة يجب أن تحل لصالح التغطية. من أجل منتج معيّن حصل عليه مستخدم معيّن، فإن عبارة "مستخدّم عادةً" تشير إلى استخدام شائع أو نموذجي لمنتج ذالك، بصرف النظر عن وضع المستخدم المعيّن أو عن

الطريقة التي يستخدم فيها المنتج فعلياً، أو يتوقع أو من المتوقع أن يستخدمها. إن منتجاً ما هو منتج استهلاكي بصرف النظر ما إذا كان لديه جوهرياً استخدامات تجارية أو صناعية أو غير استهلاكية، ما لم تمثل مثل هذه الاستخدامات الأسلوب الهام الوحيد في استخدام المنتج.

"معلومات تنصيب" منتج مستخدم" تعنى أي أساليب أو إجراءات أو مفاتيح تفويض أو غيرها من المعلومات المطلوبة لتنصيب وتنفيذ صيغ معدلة من عمل مغطى في "منتج المستخدم" ذلك من نسخة معدلة من "مصدره المتوافق". يجب أن تكفي المعلومات لضمان أن استمرار عمل النص البرمجي الغرضي المعدل، ولا بأي حال يمكن أن يُمنع أو يتعارض لمجرد فقط أن تعديلاً قد جرى.

إذا قمت بفراغ قطعة عمل نص برمجي غرضي تحت هذا الباب في أو مع أو تحديداً للاستخدام في "منتج مستخدم"، وكان الفراغ يحدث كجزء من مناقلة²⁷ بحيث يُنقل حق امتلاك واستخدام "منتج المستخدم" إلى المستفيد للأبد أو لأجل محدد (بصرف النظر عن كيفية توصيف المناقلة)، فيجب أن يكون "المصدر المتوافق" المفرغ تحت هذا الباب مصحوباً "بمعلومات التنصيب". ولكن هذا الشرط لا ينطبق إذا كنت لا أنت ولا أي طرف ثالث تحتجزون القدرة²⁸ على تنصيب نص برمجي غرضي معدّل على "منتج المستخدم" (كتنصيب العمل في ROM²⁹ مثلاً).

إن شرط توفير "معلومات التنصيب" لا يتضمّن شرط مواصلة تقديم خدمة الدعم أو الضمان أو تحديثاتٍ لعمل قد تم تعديله أو تنصيبه من قبل المتلقي، أو "لمنتج المستخدم" الذي تم تعديله أو تنصيبه. هذا ويمكن أن يُرفض الوصول إلى شبكة عندما يؤثر التعديل نفسه مادياً وبشكل سيء على عمل الشبكة أو ينتهك قواعد وبروتوكولات الاتصال عبر الشبكة.

يجب على "المصدر المتوافق" المفروغ وتعليمات التنصيب المقدّمة وفقاً لهذا الباب أن تكون في صيغة موثقة علانية (ومع تنفيذٍ متاحٍ للعامّة في صيغة نص برمجي مصدري)، و يجب ألاّ تتطلّب مفتاحاً أو كلمة مرور خاصّة لفكّ التحزيم أو القراءة أو النسخ.

7. شروط إضافية.

"أذونات إضافية" هي أحكام تزيد أحكام هذه الرخصة بصنع استثناءاتٍ من واحد أو أكثر من شروطها. تعامل الأذونات الإضافية التي يمكن تطبيقها على "البرنامج" بكامله كما لو كانت مدرجة في هذه "الرخصة"، بقدر ما تكون صالحة بموجب قانون مطبّق. إذا كانت الأذونات الإضافية تطبق فقط على جزء من "البرنامج"، فإن هذا الجزء يمكن أن يستخدم منفرداً بموجب هذه الأذونات، ولكن يبقى كامل "البرنامج" محكوماً بموجب هذه "الرخصة" بدون احتساب الأذونات الإضافية.

عندما تفرغ نسخة من عمل مغطى، يمكنك أن تختار إزالة أية أذونات إضافية من تلك النسخة أو من أي جزء منها. (يمكن كتابة أذوناتٍ إضافية لتتطلب إزالتها الذاتية في حالات محددة عندما تعذّل العمل) يمكنك أن تضع أذونات إضافية على مادة³⁰ مضافة على عمل مغطى من قبلك، التي لديك لها أو يمكنك إعطاؤها أذن حقوق النشر الملائمة.

بصرف النظر عن أي حكم احتياطي آخر في هذه "الرخصة"، لمادّة تضيفها إلى عمل مغطى، يمكنك (إذا كنت مجازاً من قبل حاملي حقوق نشر تلك المادة) أن تزيد أحكام هذه "الرخصة" بأحكام:

(أ) نكران الضمان أو تحديد المسؤولية بشكل مختلف عن أحكام الأبواب 15 و 16 من هذه "الرخصة"، أو

(ب) استلزام المحافظة على إشعارات قانونية معقولة أو مشاركات مؤلفٍ في تلك المادة أو في "الإشعارات القانونية المناسبة" المعروضة من قبل الأعمال التي تحتويها؛ أو

(ج) حظر تحريف أصل تلك المادة أو استلزام أن تكون الإصدارات المعدّلة من مادة كهذه موسومة بطرق معقولة على أنّها مختلفة

27 صفّحة

28 تحتفظون لأنفسكم فقط

29 "ذاكرة القراءة فقط"

30 عندما ترد كلمة "مادة" في الباب 7 فهي تعني مادة مكوّنة (أداة، جزء فيزيائي، غير روعي، "material") ولا تعني مادّة من قانون أو نص

كمواد رخصة ما!

عن الإصدار الأصلي؛ أو

(د) الحد من استخدام أغراض الدعاية لأسماء مرخصي أو مؤلفي المادة؛ أو

(هـ) رفض منح حقوق بموجب قانون العلامات التجارية لاستخدام بعض الأسماء التجارية أو العلامات التجارية أو علامات الخدمات؛ أو

(و) استلزام دفع تعويض لمرخصي ومؤلفي تلك المادة من قبل أي أحد يقوم بفراغها (أو فراغ إصدارات معدلة منها) مع الافتراضات التعاقدية بمسؤولية المتلقي، لأي مسؤولية أن هذه الافتراضات التعاقدية تفرض مباشرة على أولئك المرخصين والمؤلفين.

تعتبر كافة الأحكام الإجبارية الإضافية الأخرى "مزيدياً من القيود" ضمن معنى الباب 10. إذا كان "البرنامج" كحين تلقيته، أو أي جزء منه، يحوي إشعاراً يفيد بأنه خاضع لهذه "الرخصة" مصحوباً بحكم لمزيد من التقييد، فيمكنك إزالة هذا الحكم. إذا كان مستند ترخيص يتضمن مزيداً من التقييد ولكن يسمح بإعادة الترخيص أو الفراغ بموجب هذه "الرخصة"، يمكنك إضافة مواد محكومة بأحكام مستند الترخيص ذاك إلى عمل مغطى، شريطة أن المزيد من التقييد لا يبقى مثل هذا الفراغ أو إعادة الترخيص.

إذا قمت بإضافة أحكام تتفق مع هذا الباب إلى عمل مغطى فيجب عليك أن تضع في ملفات المصدر المتعلقة تصريحاً بالأحكام الإضافية التي تُطبّق على تلك الملفات، أو إشعاراً يدل على مكان وجود الأحكام القابلة للتطبيق.

يمكن أن تُصاغ أحكام إضافية اختيارية أو إجبارية في صيغة ترخيص مكتوب مستقل، أو كاستثناءات؛ والشروط المذكورة أعلاه تنطبق في الحالتين.

8. إنهاء (إبطال الرخصة).

لا يجوز لك أن توالد أو تعدل عملاً مغطى إلا كما اشترط بشكل واضح بموجب هذه "الرخصة". إن أي محاولة لتوالده أو تعديله خلافاً لذلك هي باطلة، وسيؤدي تلقائياً إلى إنهاء حقوقك بموجب هذه "الرخصة" (بما في ذلك أي تراخيص امتيازات ممنوحة بموجب الفقرة الثالثة من الباب 11).

ومع ذلك، إذا أوقفت كافة انتهاكات هذه "الرخصة"، فإن الترخيص الخاص بك من قبل صاحب حقوق تأليف ونشر محدد يُسترد (أ) مؤقتاً، ما لم يتم وإلى حين أن يقوم صاحب حقوق التأليف والنشر صراحة ونهائياً بإنهاء الترخيص الخاص بك، (ب) بشكل دائم، إذا فشل صاحب حقوق التأليف والنشر بإعلامك بالانتهاك عبر بعض الوسائل المعقولة قبل مضي 60 يوماً تلي وقف الانتهاكات.

وعلاوة على ذلك، فإن الترخيص الخاص بك من قبل صاحب حقوق تأليف ونشر معين يُسترد بشكل دائم في حال أن حامل حقوق التأليف والنشر قام بإعلامك بالانتهاك عبر بعض الوسائل المعقولة، وكانت المرة الأولى التي تتلقى فيها إشعار انتهاك لهذه "الرخصة" (لأي عمل) من صاحب حقوق التأليف والنشر ذاك، وقمت بمعالجة الانتهاك قبل مضي 30 يوماً تلي استلام الإخطار.

إنهاء حقوقك بموجب هذا الباب لا ينهي تراخيص الأطراف الذين تلقوا نسخاً أو حقوقاً من قبلك بموجب هذه "الرخصة". إذا أنهيت حقوقك ولم تُسترد بصفة دائمة فأنت لا تتأهل للحصول على تراخيص جديدة لنفس المادة (العمل) بموجب الباب 10.

9. القبول ليس مطلوباً للحصول على نسخ.

ليس مطلوباً منك أن توافق على هذه "الرخصة" للحصول على أو تشغيل نسخة من "البرنامج". التوالد الإضافي لعمل مغطى يحدث فحسب كنتيجة لاستخدام تسليم نظير لنظير للحصول على نسخة ولا يتطلب القبول كذلك. غير أنه لا يوجد شيء آخر عدا هذه "الرخصة" يمنحك الإذن لتوالد أو تعديل أي عمل مغطى. تنتهك هذه الأفعال حقوق التأليف والنشر إذا كنت لا توافق على هذه "الرخصة". وبالتالي، عند تعديل أو توالد عمل مغطى، فإنك تشير إلى موافقتك على هذه "الرخصة" للقيام بذلك.

10. الترخيص التلقائي للمتلقين النهائيين.

في كل مرة تفرغ فيها عملاً مغطى، يحصل المستلم تلقائياً على ترخيص من المرخصين الأصليين لتشغيل وتعديل وتوالد هذا العمل، خضوعاً لهذه "الرخصة". وأنت لست مسؤولاً عن تطبيق الإذعان من قبل أطراف ثالثة لهذه "الرخصة".

"مناقلة كيان" هو عبارة عن مناقلة نقل سيطرة مُنظمة، أو جوهرياً، جميع موجودات مُنظمة، أو تقسيم مُنظمة، أو دمج مُنظمات. إذا كان توالد عمل مغطى ينتج عن مناقلة كيان، فكل طرف من هذه المناقلة يتلقى نسخة من العمل يتلقى أيضاً أية تراخيص للعمل كان الفريق السابق في المصلحة³¹ قد أعطاهما أو يمكن أن يعطيها بموجب الفقرة السابقة، بالإضافة إلى حق في حيازة "المصدر المتوافق" للعمل من الفريق السابق في المصلحة، إذا كان الفريق السابق يمتلكه أو يستطيع الحصول عليه بجهود معقولة.

لا يجوز أن تفرض أية قيود إضافية على ممارسة الحقوق الممنوحة أو المؤكدة بموجب هذه "الرخصة". على سبيل المثال، لا يجوز أن تفرض رسوم ترخيص أو أتعاب أو تكلفة أخرى لممارسة الحقوق الممنوحة بموجب "الرخصة"، ولا يجوز أن تبدأ مقاضاة (بما فيها المطالبة المتقاطعة أو المضادة في دعوى قانونية) زاعماً أن أي مطالبة بامتياز³² قد انتهكت بصنع أو استخدام أو بيع أو عرض بيع أو استيراد "البرنامج" أو أي قطعة منه.

11. امتيازات.

"المساهم" هو صاحب حقوق التأليف والنشر الذي يجيز بموجب هذه "الرخصة" استخدام "البرنامج" أو عملاً بُني "البرنامج" عليه. العمل المرخص بالتالي يدعى "إصدار المساهم" الخاص بالمساهم.

إنَّ "مطالبات الامتياز الأساسية" من قِبَل مساهم هي كل مطالبات الامتياز التي يملكها أو يسيطر عليها المساهم سواء المكتسبة بالفعل أو المكتسبة لاحقاً، التي تُنتهك بطريقة ما، بصنع أو استخدام أو بيع نسخة المساهم الخاصة بها بموجب "هذه الرخصة"، لكنها لا تتضمن المطالبات التي انتهكت فقط كنتيجة للمزيد من تعديل إصدار المساهم الخاصة بها. لأغراض هذا التعريف، "السيطرة" تشمل الحق في منح تراخيص فرعية لامتيازات بما يتلاءم مع مقتضيات هذه "الرخصة".

كل مساهم يمنحك ترخيص امتياز غير حصري وعالمي النطاق ومعفى من الأتعاب بموجب مطالبات الامتياز الأساسية من قِبَل مساهم لأن تصنع وتستخدم وتبيع وتعرض للبيع وتستورد وخلاف ذلك أن تشغل وتعُدل وتوالد محتويات إصدار المساهم الخاصة بها.

إنَّ عبارة "ترخيص امتياز" في الفقرات الثلاث التالية هي أي اتفاق أو التزام واضح، كيفما سمّي، وليس لفرض امتياز (كإذن صريح بممارسة امتياز أو التعهد بعدم الملاحقة قضائياً بسبب انتهاك امتياز). كي "تمنح" ترخيص امتياز كهذا لطرف يعني أن تبرم اتفاقية أو التزاماً كهذا بعدم فرض امتياز على الطرف.

إذا قمت بفراغ عمل مغطى، عن معرفة معتمداً على ترخيص امتياز بذلك، ولم يكن "المصدر المتوافق" للعمل متاحاً لأي أحد لينسخه بدون كلفة وبموجب أحكام هذه "الرخصة" من خلال مخدم شبكة متاح للعامّة أو وسائط أخرى يمكن الوصول إليها ببسر، عندها يتوجب عليك إما أن (1) تجعل "المصدر المتوافق" متاحاً هكذا، أو (2) تُرتب لتحرم نفسك من الاستفادة من ترخيص الامتياز من أجل هذا العمل المحدد، أو (3) تُرتب بطريقة تتفق مع متطلبات هذه "الرخصة" لتمديد ترخيص الامتياز للمتلقين النهائيين. "عن معرفة معتمداً" يعني أنه لديك معرفة فعلية أنه، لولا ترخيص الامتياز، فإن فراغك للعمل المغطى في بلد ما، أو استخدام مستلميك للعمل المغطى في بلد، يشكل انتهاكاً لواحدٍ أو أكثر من امتيازاتٍ قابلة للتحديد في ذاك البلد حيث لديك سبب للاعتقاد بأنها صالحة.

إذا كنت، عملاً أو فيما يختص بمناقلة أو ترتيب واحد، تفرغ عملاً مغطى أو توالده بتقديم فراغه، وتمنح ترخيص امتياز لبعض الأطراف الذين يتلقون العمل المغطى بما يسمح لهم باستخدام أو توالد أو تعديل أو فراغ نسخة محددة من العمل المغطى، فإن ترخيص الامتياز الذي تمنحه يشمل تلقائياً جميع المستفيدين من العمل المغطى وأعمالٍ مبنية عليه.

يعتبر ترخيص امتياز "تميزياً" إذا لم يتضمّن ضمن نطاق تغطيته، أو يحظر ممارسة، أو مشترطاً على عدم ممارسة واحد أو أكثر من الحقوق المكفولة خصيصاً بموجب هذه "الرخصة". لا يمكنك فراغ عمل مغطى إذا كنت طرفاً في ترتيب مع طرف ثالث هو في أعمال توزيع البرمجيات، الذي بموجبه قمت بالدفع إلى الطرف الثالث بناء على نشاطك في فراغ العمل، والذي بموجبه منح الطرف الثالث، إلى أي طرف من الأطراف الذين سيتلقون العمل المغطى منك، ترخيص امتياز تميزي (أ) فيما يتعلق بنسخ الفريق الذي كان يحتفظ بالحقوق أو المصالح التي أصبح غيره يحتفظ بها.

32 مطالبة الامتياز أو براءة الاختراع (Patent Claim) هي جزء من الامتياز أو طلبه (طلب تسجيله) والذي يحدد نطاق الحماية الذي يمنحه الامتياز.

من العمل المغطى الذي قمتَ بفراغه (أو نسَخَ صنعت من هذه النسخ)، أو (ب) أساساً من أجل وفيما يتعلق بمنتجات محددة أو تجميعات تحوي العمل المغطى، ما لم تكن قد أدخلت في ذلك الترتيب، أو ترخيص الامتياز ذلك قبل 28 آذار (مارس) 2007. ليس في هذه "الرخصة" ما يُفسَّر على أنه إقصاء أو تقييد لأي تراخيص ضمنية أو دفاعات خرق أخرى قد تكون بخلاف ذلك متاحة لك بموجب قانون امتيازات ساري المفعول.

12. لا تنازل عن حرية الآخرين.

إذا تم فرض شروط عليك (سواء بواسطة حكم قضائي أو اتفاقية أو غير ذلك) تتناقض مع شروط هذه "الرخصة"، فإنها لا تعفيك من شروط هذه "الرخصة". إذا كنت لا تستطيع فراغ عمل مغطى يلبي في الوقت ذاته التزاماتك بموجب هذه "الرخصة" وأي التزامات أخرى ذات صلة، فلا يمكنك فراغه على الإطلاق عندئذ كنتيجة. على سبيل المثال، إذا كنت موافقاً على الأحكام التي تلزمك بجمع أتعاب لمزيد من الفراغ من هؤلاء الذين تفرغ "البرنامج" لهم، فالطريقة الوحيدة التي يمكنك من إرضاء تلك الأحكام وإرضاء هذه "الرخصة" معاً هي الامتناع كلياً عن فراغ "البرنامج".

13. استخدم مع "رخصة غنو لأفירו لعامة الشعب"³³.

بصرف النظر عن أي حكم احتياطي آخر في هذه "الرخصة"، لديك الإذن بالربط أو الجمع بين أي عمل مغطى مع عمل مرخص بموجب الإصدار 3 من "رخصة غنو أفירו لعامة الشعب" في عمل مغطى واحد، وبفراغ العمل الناتج. ستبقى أحكام هذه "الرخصة" سارية على الجزء الذي يكون العمل المغطى، ولكن المتطلبات الخاصة برخصة "غنو أفירו لعامة الشعب"، الباب 13، فيما يتعلق بالتفاعل خلال شبكة سوف تنطبق على التركيب كما هو.

14. النسخ المنقحة من هذا الترخيص.

يمكن "المؤسسة البرمجيات الحرة" أن تنشر إصدارات تمت مراجعتها و/أو إصدارات جديدة من "رخصة غنو لعامة الشعب" من حين لآخر. مثل هذه الإصدارات الجديدة ستكون مماثلة للإصدار الحالي من حيث المضمون، ولكنها قد تختلف بالتفاصيل لمحاولة معالجة مشاكل أو اهتمامات جديدة.

هذا ويتم منح كل إصدار رقم إصدار مميز. إذا حدّد "البرنامج" أن إصداراً مرقماً معيناً "الرخصة غنو لعامة الشعب" أو "أي إصدار لاحق" ينطبق عليه، لديك خيار اتباع الأحكام والشروط سواء في ذلك الإصدار المرقم أو في أي إصدار لاحق تنشره مؤسسة البرمجيات الحرة". إذا لم يحدد "البرنامج" رقم إصدار "الرخصة غنو لعامة الشعب"، يمكنك أن تختار أي إصدار نشرته "مؤسسة البرمجيات الحرة".

إذا حدد "البرنامج" أنه يمكن لوكيل أن يحدد أي إصدارات مستقبلية "الرخصة غنو لعامة الشعب" يمكن استخدامها، فإن التصريح العام لذلك الوكيل بقبول إصدار بشكل دائم يأذن لك باختيار ذلك الإصدار "للبرنامج".

قد تعطيك إصدارات لاحقة سماحيات مختلفة أو إضافية. ومع ذلك، لا يوجد التزامات إضافية تُفرض على أي مؤلف أو صاحب حقوق تأليف ونشر كنتيجة لاختيارك باتباع إصدار أحدث.

15. تنصل من الضمانة.

لا توجد كفالة خاصة بالبرنامج، إلى الحد الذي يسمح به القانون المعمول به. باستثناء الحالات التي يتم فيها ذكر خلاف ذلك في كتابة أصحاب حقوق التأليف والنشر و/أو الأطراف الأخرى التي تزود البرنامج "كما هو" بدون ضمانة من أي نوع،

33 "GNU Affero General Public License" رخصة معذلة من الجي بي إل وتدعى اختصاراً "إيه جي بي إل" (AGPL) ويجب أن تجدها على الرابط: www.gnu.org/licenses/agpl.html. حقيقةً هي تضيف متطلب واحد يقول بأنك إذا شغلت البرنامج على مخدّم وسمحت للمستخدمين آخرين بالتواصل معه هناك فإنّ على مخدّمك أن يسمح لهم أيضاً بتنزيل النص البرمجي المصدر المتوافق مع ذلك البرنامج قيد التشغيل. وإذا كان ذلك الذي هو قيد التشغيل هو إصدارك المعدّل من البرنامج، فيجب على مستخدمي المخدّم أن يحصلوا على النص البرمجي المصدر كما عدّلته. كما تلاحظ فإن المعنى الرئيسي هو تطبيقات الويب!

سواء كانت صريحة أم ضمنية، بما في ذلك على سبيل الذكر لا الحصر، الضمانات الضمنية للترويج³⁴ والملاءمة لغرض معين. تقع كامل المسؤولية عن المخاطر المتعلقة بجودة البرنامج وأدائه على عاتقك. إذا تبين وجود خلل ما في البرنامج، فستأخذ على عاتقك التكلفة الناجمة عن كل أعمال الصيانة أو الإصلاح أو التصحيح الضرورية.

16. تحديد المسؤولية.

في أي حال من الأحوال ما لم يكن مطلوباً بموجب القانون المعمول به أو ما لم يتم الاتفاق عليه كتابياً، فإن أي صاحب حقوق تأليف والنشر، أو أي طرف آخر يعدل و/أو يفرغ البرنامج كما هو مسموح أعلاه، يكون مسؤولاً تجاهك عن الأضرار، بما في ذلك الأضرار العامة أو الخاصة أو العارضة أو التبعية أو الناشئة عن استخدام أو عدم القدرة على استخدام البرنامج (بما في ذلك على سبيل الذكر لا الحصر فقدان البيانات أو البيانات الناتجة³⁵ بشكل غير دقيق أو الخسائر التي تتكبدها أنت أو أطراف ثالثة أو فشل البرنامج في العمل مع أي برامج أخرى)، حتى ولو كان مثل هذا الحامل أو الطرف الآخر قد أوصى باحتمال وقوع أضرار كهذه.

17. تفسير الابواب 15 و 16.

إذا كان التنصل من الضمان وتحديد المسؤولية المنصوص أعلاه لا يمكن أن يُعطى تأثيراً قانونياً محلياً وفقاً لأحكامها، فإن مراجعة المحاكم من شأنه تطبيق القانون المحلي الأكثر مقاربةً لتنازل مُطلق عن كامل المسؤولية المدنية فيما يتعلق "بالبرنامج"، ما لم يقترن الضمان أو افتراض المسؤولية بنسخة من "البرنامج" مقابل رسوم.

نهاية الأحكام والشروط

كيفية تطبيق هذه الشروط في برامجك الجديدة

إذا قمت بتطوير برنامج جديد، وتریده أن يتسم بأكبر قدر ممكن من استخدام الجمهور، فأفضل وسيلة لتحقيق ذلك هو جعله برمجية حرة يمكن للجميع إعادة توزيعها وتغييرها تحت هذه الأحكام.

للقيام بذلك، قم بإرفاق الإشعارات التالية بالبرنامج. ومن الأكثر أماناً توصيلها ببداية كل ملف مصدري لتقرّر باستبعاد الضمان بالشكل الأكثر فعالية؛ ومن الواجب أن يحتوي كل ملف على الأقل سطر "حقوق التأليف والنشر" ومؤشراً إلى حيث يمكن إيجاد الإشعار الكامل.

<سطر واحد لإعطاء اسم البرنامج وفكرة موجزة عما يفعله.>

حقوق التأليف والنشر (c) <السنة> <اسم المؤلف>

هذا البرنامج هو برمجية حرة: يمكنك إعادة توزيعه و/أو تعديله بموجب أحكام "رخصة غنو لعامة الشعب" كما نُشرت من قبل "مؤسسة البرمجيات الحرة"، إما الإصدار 3 من "الرخصة" أو، (باختيارك) أي إصدار لاحق.

يتم توزيع هذا البرنامج على أمل أن يكون مفيداً، ولكنه بدون أية كفالة؛ بدون حتى الكفالة الضمنية الخاصة بالترويج أو الملاءمة لغرض معين. انظر "رخصة غنو لعامة الشعب" لمزيد من التفاصيل.

من الواجب أن تكون قد تلقيت نسخة من "رخصة غنو لعامة الشعب" مع هذا البرنامج. إذا لم يكن الأمر كذلك، انظر <<http://www.gnu.org/licenses>>.

أضف أيضاً معلومات عن كيفية الاتصال بك عبر البريد الإلكتروني والورقي.

إذا كان البرنامج يقوم بالتفاعل عبر طرفية، دعه يُخرج إشعاراً قصيراً كذلك الذي عندما يبدأ في الوضع التفاعلي:

```
<برنامج> حقوق التأليف والنشر (c) <السنة> <اسم المؤلف>
```

```
يأتي هذا البرنامج من دون كفالة على الإطلاق! لمزيد من التفاصيل اطبع  
'show w'.
```

```
هذا برنامج حر، وأنت مرحب بك لإعادة توزيعه بشروط محددة! اطبع 'show  
'c للحصول على التفاصيل.
```

من الواجب أن تعرض الأوامر الافتراضية 'show w' و 'show c' الأجزاء الملائمة من "رخصة عامة الشعب". وبالطبع، فإن أوامر برنامجك قد تكون مختلفة؛ من أجل واجهة مستخدم رسومية يمكنك استخدام "مربع حَوْل".

من الواجب أن تجعل صاحب عملك (إذا كنت تعمل كمبرمج) أو المدرسة، إن وجد أي منهم، أن يمشوا على "إخلاء مسؤولية حقوق النشر" للبرنامج، إذا لزم الأمر. للحصول على مزيد من المعلومات حول هذا الموضوع وكيفية تطبيق واتباع "غنو جي بي إل"، انظر <http://www.gnu.org/licenses>.

لا تسمح "رخصة غنو لعامة الشعب" بدمج برنامجك في برامج امتلاكية. إذا كان برنامجك مكتبة روتين فرعي³⁶، فربما تعتبر أنه من المفيد أكثر الأذن بربط تطبيقات امتلاكية مع المكتبة. إذا كان هذا ما تريد أن تفعله، استخدم "رخصة غنو الأصغر لعامة الشعب"³⁷ بدلاً من هذه "الرخصة". ولكن، يرجى قراءة <http://www.gnu.org/philosophy/why-not-lgpl> [.html](#).

إنّ "منظمة البرمجيات الحرة" هي الراعي المنظماتي الأساسي "لنظام تشغيل غنو". إن مهمتنا هي أن نحافظ ونحمي ونشجّع حرية استخدام ودراسة ونسخ وتعديل وإعادة توزيع برمجية حاسوب، وأن ندافع عن حقوق مستخدمي "البرمجيات الحرة".